

Document: EB 2018/125/R.7/Add.1/Rev.1
Agenda: 3(e)(i)
Date: 12 December 2018
Distribution: Public
Original: English

A



مذكرة تقنية بشأن آلية الإلغاء المتدرج والتطبيق المتدرج

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Ruth Farrant

مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2281
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Jill Armstrong

المديرة المؤقتة
لشعبة سياسة العمليات والنتائج
رقم الهاتف: +39 06 5459 2324
البريد الإلكتروني: j.armstrong@ifad.org

Lisandro Martin

مدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: +39 06 5459 2388
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

مالك الساحلي

كبير موظفي المالية
شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2545
البريد الإلكتروني: m.sahli@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة

روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للعلم

مذكرة تقنية بشأن آلية الإلغاء المتدرج والتطبيق المتدرج

التوصية

- 1- مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال مدعوة إلى أن تحلل ومن ثم توافق على العناصر الرئيسية لهذه الوثيقة، على النحو الوارد في الفقرات من 1 إلى 4 من هذه الوثيقة.
- ستسمح آلية الإلغاء المتدرج والتطبيق المتدرج بتنفيذ عملية انتقال سلسة ويمكن التنبؤ بها إلى شروط تمويلية أقل تيسيرية في الصندوق بدون أثر كبير على الاستدامة المالية للصندوق. وبموجب هذه الآلية الجديدة، سيتم تقيح الشروط التمويلية لكل بلد بشكل رسمي مرة واحدة في كل دورة من دورات تجديد الموارد. وسيستمر التحول العكسي من شروط أقل تيسيرية إلى شروط أكثر تيسيرية على أساس سنوي ما لم تكن الظروف المحددة للحالة تقتضي تطبيق ذلك فوراً.
 - ستطبق الآلية على البلدان المؤهلة لشروط إقراض أقل تيسيرية من التجديد الحادي عشر لموارد وصاعداً (أي التي ستخضع للتغيير في شروط التمويل من عام 2019 وصاعداً). وبالتالي، لن يكون لهذه الآلية أثر رجعي من تاريخ المصادقة عليها.
 - ومن الممكن إجراء استعراض رسمي لخبرة تنفيذ هذه الآلية في سياق مشاورات التجديد الثاني عشر للموارد.
- 2- ستدرج تلك العناصر، بمجرد الموافقة عليها، في وثيقة إطار الانتقال النهائية التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي لاعتمادها في ديسمبر/كانون الأول 2018.

أولاً - الخلفية

- 1- يمثل الانتقال في حالة التنمية في البلدان عملية تتطوي عادة على فترة زمنية ممتدة قد تستغرق عقوداً. ويعيد الصندوق تقييم شروط الإقراض على أساس سنوي. وقد أعدت إدارة الصندوق منهجية انتقال تتطوي على فترة إلغاء متدرج وتطبيق متدرج على مدى فترة تجديد الموارد على أساس معايير موضوعية للبلدان التي تنتقل من شروط أكثر تيسيرية إلى شروط أقل تيسيرية. ويتيح هذا النهج استقرار التغييرات البسيطة في المعيار الأساسي (أي نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي) قبل تشديد شروط التمويل. وبموجب هذا النهج، يتم تقيح شروط التمويل لكل بلد بشكل رسمي مرة واحدة لكل دورة من دورات تجديد الموارد. وسيستمر التحول العكسي من شروط أقل تيسيرية إلى شروط أكثر تيسيرية على أساس سنوي ما لم تكن الظروف المحددة للحالة تقتضي تطبيق ذلك فوراً.
- 2- وقد تمت الموافقة على هذا النهج من حيث المبدأ في نهج من أجل إطار للانتقال EB 2017/122/R.34 الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في كانون الأول/ديسمبر 2017. والهدف من هذه المذكرة التقنية هو:
- (أ) تقديم نظرة عامة أكثر تفصيلاً على الآلية؛
- (ب) تقديم مقارنة مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى؛

- (ج) تقدير الآثار المالية ذات الصلة؛
 (د) تقديم وجهة نظر قانونية بشأن إدخال الآلية الجديدة؛
 (هـ) النظر في المسائل المرتبطة بالمحاسبة وإدارة القروض، بما في ذلك المطالبات والإبلاغ؛
 (و) تقديم موجز لاعتبارات إدارة المخاطر المتعلقة بالآلية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالشفافية؛
 (ز) تقديم موجز لما سبق.

ثانياً - نظرة عامة على الآلية

3- يبين الجدول 1 كيف سيبدأ تطبيق الشروط الأقل تيسيرية على مدى فترة ثلاث سنوات.

الجدول 1

مثال يوضح النهج المتدرج في الانتقال

(بملايين الدولارات الأمريكية)

مثال عددي: تمويل قدره 60 مليون دولار أمريكي		شروط التمويل		
شروط التمويل الجديدة	شروط التمويل القديمة	مختلطة/		تيسيرية للغاية/ مختلطة
		عادية	مناقشات مع المقترض	
20	40	%33	المناقشات مع المقترض	السنة صفر (قبل البداية)
30	30	%50		السنة الأولى
40	20	%67		السنة الثانية
				السنة الثالثة

الإطار 1

مثال على إلغاء متدرج/تطبيق متدرج للتنفيذ

سيناريو: اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2019، تغيرت شروط التمويل الخاصة ببلد ما من شروط تيسيرية للغاية إلى شروط مختلطة، في المؤسسة الدولية للتنمية، نتيجة تغير عتبة الدخل القومي الإجمالي للبلد. ويجري الصندوق مناقشات مع البلد المقترض بشأن برنامجه الإقراضي خلال دورة تجديد الموارد المقبلة 2019-2021.

وإذا كانت قيمة برنامج الإقراض للبلد (مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء) قدرها 60 مليون دولار أمريكي، سيتيح الصندوق للبلد شروط التمويل التالية:

- في حالة تقديم المشروع لموافقة المجلس التنفيذي عليه خلال عام 2019، سيكون التخصيص على أساس 67 في المائة بشروط تيسيرية للغاية و 33 في المائة بشروط مختلطة؛
 - في حالة تقديم المشروع لموافقة المجلس التنفيذي عليه خلال عام 2020، سيكون التخصيص على أساس 50 في المائة بشروط تيسيرية للغاية و 50 في المائة بشروط مختلطة؛
 - في حالة تقديم المشروع لموافقة المجلس التنفيذي عليه خلال عام 2021، سيكون التخصيص على أساس 33 في المائة بشروط تيسيرية للغاية و 67 في المائة بشروط مختلطة.
- أما وفقاً للممارسة الحالية، فإن البلد يقترض إجمالي مخصصه بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بشروط مختلطة من عام 2019.

4- ومن المتوقع أنه قد تكون هناك مرونة فيما يتعلق بالنسب المئوية المشار إليها في الإطار 1 بناء على طلب المقترض، شريطة ألا تتأثر درجة التيسير المزمعة الإجمالية خلال فترة تجديد الموارد بشكل سلبي. وسيكون للمجلس التنفيذي صلاحية تحديد أهلية هذه الحالات على أساس فردي.

ثالثاً - مقارنة مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى

5- تشير مقارنة مرجعية لممارسات الصندوق مقابل أطر الانتقال التي اعتمدها المؤسسات المالية الدولية النظرية (مجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية) إلى أن جميع النظراء لديهم أطر عمل رسمية، بما في ذلك دعم الانتقال. ويرد تحليل للأنهج المعتمدة في الذيل الأول.

6- وتحدد أطر الانتقال الرسمية الأدوار والمسؤوليات والجدول الزمني لانتقال المقترضين من شروط تمويل إلى شروط أخرى. وعادة ما تتزامن فترات الانتقال مع فترات تجديد الموارد، بحيث تكون التغييرات معروفة ويتم التخطيط لها مسبقاً. وتبدأ المؤسسة الدولية للتنمية عملية الانتقال عندما يتجاوز الدخل القومي معايير معينة لسنتين ماليتين متتاليتين على الأقل. وفي مصرف التنمية الآسيوي، تُستعرض السياسات التي تنظم التأهيل للشروط التيسيرية بشكل دوري خلال دورات تجديد الموارد. وعادة ما تستغرق عملية الانتقال حوالي أربع سنوات لإكمالها بعد بلوغ عتبة الدخل، بما يتوافق مع دورة تجديد الموارد في المصرف. غير أن تصنيف

البلد في حالة مديونية حرجة يخضع لاستعراض سنوي. وفي مصرف التنمية الأفريقي، عادة ما يكون طول فترة الانتقال بين سنتين وخمس سنوات.

7- وتضع العديد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف برامج انتقال بما يناسب أوضاع المقترضين. وعندما تحدد المؤسسة الدولية للتنمية وجوب انتقال بلد ما، يتم إعداد برنامج الانتقال عادة في استراتيجية المساعدة القطرية، وتتألف من خطة لإلغاء الإقراض بشروط تيسيرية وتطبيق الإقراض بشروط غير تيسيرية من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وفي مصرف التنمية الأفريقي، يوضع برنامج انتقال بنفس الطريقة لكل بلد تتغير حالته الائتمانية. وتُمكن هذه الفترة المقترضين، من خلال برنامج انتقال مصمم بما يناسب حالتهم، من الاستمرار في الحصول على الموارد بشروط تمويل مشددة (تمويل مختلط)، وبدء الإلغاء المتدرج والتطبيق المتدرج، قبل الانتقال تماما إلى الموارد المقدمة بشروط غير تيسيرية. وهي توفر حجما أكبر من موارد مصرف التنمية الأفريقي وغيرها من الموارد مما كانت تقدمه من قبل ولديها الحافز على تسريع الانتقال الطوعي.

8- وفي مصرف التنمية الآسيوي، تُستعرض السياسات التي تنظم التأهيل للشروط التيسيرية بصورة دورية خلال دورات تجديد الموارد. وعادة ما تستغرق عملية الانتقال حوالي أربع سنوات لإكمالها، بعد الوصول إلى عتبة الدخل. وتتوافق هذه الفترة مع دورة تجديد الموارد في مصرف التنمية الآسيوي. غير أن تصنيف البلد في حالة مديونية حرجة يُستعرض سنويا.

رابعاً - تقدير الآثار المالية ذات الصلة

9- يمكن تقييم الآثار المالية للنهج المقترح بشأن الانتقال من خلال الأثر على السيولة الإجمالية، مع مراعاة التغييرات في فترة سداد أصل القرض ودخل الصندوق من القروض بعد بدء تطبيق شروط التمويل الجديدة خلال فترة تجديد الموارد.

10- وأجريت عملية محاكاة استنادا إلى السيناريو النهائي لموارد الصندوق الذي وافقت عليه هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وباستخدام مثال خمسة بلدان من المتوقع أن تنتقل إلى شروط أقل تيسيرية (من شروط تيسيرية للغاية إلى شروط مختلطة)، إلى جانب مخصصاتها المحتملة (غير المؤكدة) من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وُضعت عدة سيناريوهات مختلفة لتقييم الفرق بين الممارسة الحالية والمستقبلية لآلية الإلغاء المتدرج والتطبيق المتدرج. وترد تفاصيل عملية المحاكاة هذه في الملحق الثاني.

11- وختاما، فإن أثر أي من هذه السيناريوهات على السيولة الإجمالية لا يذكر. وكانت هذه النتيجة متوقعة نظرا لأن حجم إجمالي المخصصات المتوقعة ضمن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للبلدان الخمسة التي تمر بمرحلة انتقال صغير بالنسبة إلى إجمالي المخصصات لنفس فترة تجديد الموارد (أي 295.4 مليون دولار أمريكي مقابل 3 500 مليون دولار أمريكي).

12- وقد تحققت نتائج مماثلة عند تطبيق نفس السيناريوهات ولكن تغيرت شروط الإقراض من شروط مختلطة إلى شروط عادية، كما هو موضح في الملحق الثاني.

خامسا - وجهة نظر قانونية حول إدخال الآلية الجديدة

- 13- من الناحية القانونية، تتماشى المنهجية الجديدة مع سياسات ومعايير التمويل في الصندوق، والتي تم تنفيذها في فبراير/شباط 2018 لضمان ذلك. ستطبق الآلية على البلدان المؤهلة لشروط إقراض أقل تيسيرية من التجديد الحادي عشر لموارد وصاعداً (أي التي ستخضع للتغيير في شروط التمويل من عام 2019 وصاعداً). وبالتالي، لن يكون لهذه الآلية أثر رجعي من تاريخ المصادقة عليها.
- 14- وإذا تضمنت اتفاقية تمويل ما تمويلاً يُقدم بشرطين مختلفين للإقراض، سيتم تعريفهما على أنهما قرضين منفصلين في الاتفاقية، وسيُحدد ما ينطبق على كل قرض من حيث أسعار الفائدة وأجل الاستحقاق، وما إلى ذلك.
- 15- وعند إغلاق المشروع، ينبغي سحب جميع الأموال بالتناسب من حسابي القرضين، وستُخصص المبالغ المسددة بالتناسب إلى رصيد كل منهما.

سادسا - المسائل المرتبطة بالمحاسبة وإدارة القروض بما في ذلك المطالبات والإبلاغ

- 16- بوجه عام، يمكن أن تستوعب النظم وأساليب العمل القائمة حالياً لإدارة المشروعات الاستثمارية إدخال آلية التطبيق؛ غير أن ذلك سيتطلب تسجيل أي تمويل يقدم إلى مقترض بشروط محددة في كل من نظام المنح والمشروعات الاستثمارية و FlexCube كأدوات منفصلة وفقاً للشروط المالية الأساسية.
- 17- وينبغي أن يبين الجدول 2 من اتفاقية التمويل بوضوح المبالغ حسب الفئة لكل أداة من أدوات التمويل من أجل ضمان تسجيل مدخلات تفاصيل إدارة القروض في الوقت المناسب وبدقة في FlexCube.
- 18- ولضمان أن يحافظ الصندوق على ضوابط الصرف السليمة، سيُقدم المقترض في العادة استمارة 100 منفصلة لدعم طلب السحب لكل أداة تمويل؛ غير أنه يمكن القبول بتقديم الطلب في استمارة واحدة، طالما كان الطلب يشير بوضوح إلى المبالغ حسب الفئة لكل أداة تمويل، وتتنطبق عليه نفس التعليمات المصرفية للحساب المعين على كل حصة من التمويل. كما يتوافق هذا النهج مع تصميم بوابة عملاء الصندوق التي تم تنفيذها مؤخراً.
- 19- وسيكون لكل أداة تمويل جدول منفصل للاستهلاك، وسينجم عنها بياناً منفصلاً للمطالبات نظراً لأن جدول السداد ورسوم الفائدة ستكون مميزة وخاصة بشروط الإقراض الموافق عليها للقرض.

سابعا - موجز اعتبارات إدارة المخاطر المتعلقة بالآلية

- 20- فيما يخص المخاطر المتعلقة بالتنفيذ، يوفر تطبيق شروط التمويل الجديدة على فترة تجديد الموارد حافزاً فعالاً لاستخدام مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مبكراً في السنوات الأولى من فترة تجديد الموارد.

- 21- كما أنه من المتوخى، بموجب هذه الآلية، أن تواصل بعض البلدان الاقتراض من الصندوق بالنظر إلى أنها، بحكم القانون والتفضيل، لا يمكن لها ولا تريد استخدام الشروط المتشددة لأنواع معينة من النفقات. ومن المهم أن تتم اتصالات الصندوق مع وزارة المالية والوكالة المنفذة في مرحلة مبكرة من عملية تصميم المشروعات الجديدة من أجل تخفيف أي انعكاسات سلبية محتملة نتيجة ما سبق.
- 22- وفيما يخص المخاطر المتعلقة باستدامة الصندوق، فإن أثر أي سيناريو على السيولة الإجمالية لا يذكر.
- 23- وفيما يخص المخاطر المتعلقة بالشفافية، سيكون تنفيذ هذه الآلية مصحوباً بعملية إفصاح عن شروط الاقتراض المخصصة لكل مقترض/مئلق على موقع الصندوق على الإنترنت وتعزيز الحوار مع المقترض/المئلق في مرحلة مبكرة قبل بداية دورة تجديد الموارد وخلالها. وسوف يساعد تعزيز الشفافية والإفصاح العام في تخفيف المخاطر التي تتعرض لها سمعة الصندوق.
- 24- وفيما يخص المخاطر القانونية والتشغيلية، من المتوقع ألا تؤدي الآلية إلى تغيير كبير في الوثائق والنظم القانونية، كما أن قدرات الصندوق الحالية ستسمح بتنفيذها بشكل سلس.
- 25- وفيما يخص المخاطر المتعلقة بالمقترضين، ستقوم وحدة خدمة الديون بالتمييز بين نفقات المشروعات حسب مصادر التمويل المنفصلة من أجل تسوية كل طلب سحب وحساب الفائدة المرتبط به المستحق لكل أداة مالية.

ثامنا - الخلاصة

- 26- ستسمح آلية الإلغاء المتدرج والتطبيق المتدرج بتنفيذ عملية انتقال سلسة ويمكن التنبؤ بها إلى شروط تمويلية أقل تيسيرية في الصندوق بدون أثر كبير على الاستدامة المالية للصندوق. وبموجب هذه الآلية الجديدة، سيتم تفتيح الشروط التمويلية لكل بلد بشكل رسمي مرة واحدة في كل دورة من دورات تجديد الموارد. وسيستمر التحول العكسي من شروط أقل تيسيرية إلى شروط أكثر تيسيرية على أساس سنوي ما لم تكن الظروف المحددة للحالة تقتضي تطبيق ذلك فوراً. وأشار التقييم الشامل لإدارة المخاطر المتعلقة بالمجالات التشغيلية والقانونية والمحاسبية وإدارة القروض، وتعرض سمعة الصندوق للخطر والشفافية إلى أن هذه المخاطر تعتبر منخفضة.

Practices of IFAD and other IFIs

	IDA/IBRD	IFAD	AsDF/AsDB	AfDF/AfDB	IADB
Public disclosure	Country classification by eligibility to source of financing (IDA or/and IBRD), by income revenue category, by lending terms. Creditworthiness disclosed via a link to IMF website.	No	Country Performance rating- Yes Country Creditworthiness and credit ratings-not publicly available	Country Performance rating- Yes Country Creditworthiness and credit ratings-Yes	No
Frequency and timing of transition	Countries remain on blend terms for 2 replenishment cycles on average. Graduation process triggered when GNI threshold exceeded for at least 2 of 3 consecutive years.	Financing terms applied each year, 6 months after changes made by WB on July 1st	Review along with AsDF replenishment. Before replenishment period begins, ADB consults with donors on volume. Debt distress classification reviewed annually. Transition from AsDF to AsDB-normal process 4 years Full graduation beyond AsDB-normal process 5 years after crossing GNI thresholds.	Gradual phasing between AfDF and AfDB resources. For each country changing credit status, a transition programme is drawn up, defining modalities of support and AfDB role, length of transition and financing mix during that period. Normally 2-5 years after country has met both GNI and Creditworthiness criteria.	No specific period. Transition supported by a lending blending mechanism to ensure smooth reduction in concessionality rather than an abrupt change.
Frequency and timing of reversal	Yes-Annually	Yes- Annually	Yes-Annually	Yes- Annually plus consideration to access to specific financing related to fragility	Yes-to date no countries have "reverse-graduated"
Acceleration of graduation	Yes based on a discussion at country level	No	Yes based on a discussion at country level	Yes. Incentives for voluntary acceleration of graduation are offered	N/A

* Ordinary capital resources which considers AsDB concessional core resources

Estimate of related financial implications

- The starting point, or base scenario for this analysis has been based on the final scenario for IFAD resources approved in the IFAD11 Consultation, as shown below:

Millions of United States dollars		
Contributions	1 200	
Borrowing	430	
Borrowing/Contributions		36%
PoLG	3 500	
Grant	227	6.5%
DSF	586	16.7%
Highly Concessional	1 342	38.3%
Total Concessional	2 155	61.6%
Blend	543	15.5%
Ordinary	802	22.9%
Liquidity ratio*		62.5%

* Minimum liquidity requirement (or MLR) is 60 per cent of the total of annual gross disbursements (cash outflows) and potential additional requirements due to liquidity shocks.

- In order to quantify realistically the transition impact of a loan, an example was taken for the following countries, that are expected to change to less concessional terms (from highly concessional to blend terms), together with their related potential (not confirmed) PBAS for the IFAD11 period, as follows:

Country	Current Financing terms	IFAD 11 Financing Terms Y1	IFAD 11 Financing Terms Y2	IFAD 11 Financing Terms Y3	Planned PBAS IFAD 11 (US\$ million)
Cameroon	HC	33% blend-67% HC	50% blend-50% HC	67% blend-33% HC	43.8
Ghana	HC	33% blend-67% HC	50% blend-50% HC	67% blend-33% HC	36.9
Kenya	HC	33% blend-67% HC	50% blend-50% HC	67% blend-33% HC	52.4
Zambia	HC	33% blend-67% HC	50% blend-50% HC	67% blend-33% HC	34.7
Bangladesh	HC	33% blend-67% HC	50% blend-50% HC	67% blend-33% HC	127.7

- Four scenarios were run based on the information above:
 - Current practice: at year 1, 100% of the five countries' allocation is moved to blend terms at once (not reproduced for Y2 and Y3 for simplicity)
 - Proposed transition: at year 1, 33.3% of the five countries' allocation is moved to blend terms (66.7% stays at highly concessional terms)
 - Proposed transition: at year 2, 50% of the five countries' allocation is moved to blend terms (50% stays at highly concessional terms)
 - Proposed transition: at year 3, 66.7% of the five countries' allocation is moved to blend terms (33.3% stays at highly concessional terms)
- Simulation of the transition in each of the above scenarios was achieved by changing the PBAS percentages for the specific year (1, 2 or 3). Specifically, a portion of the total balances for the five countries approved at HC terms was re-allocated to blend terms (100% for scenario a., 33.3% for scenario b., 50% for scenario c., and 66.7% for scenario d.). Original PBAS percentages (i.e. from base case) were re-instated the following year.

5. The EOY liquidity for the years 2019-2066 for each scenario was then compared to the base case liquidity, to calculate the extent of any deviation as a proxy for the magnitude of impact.
6. The results that were obtained are shown in the two charts below:

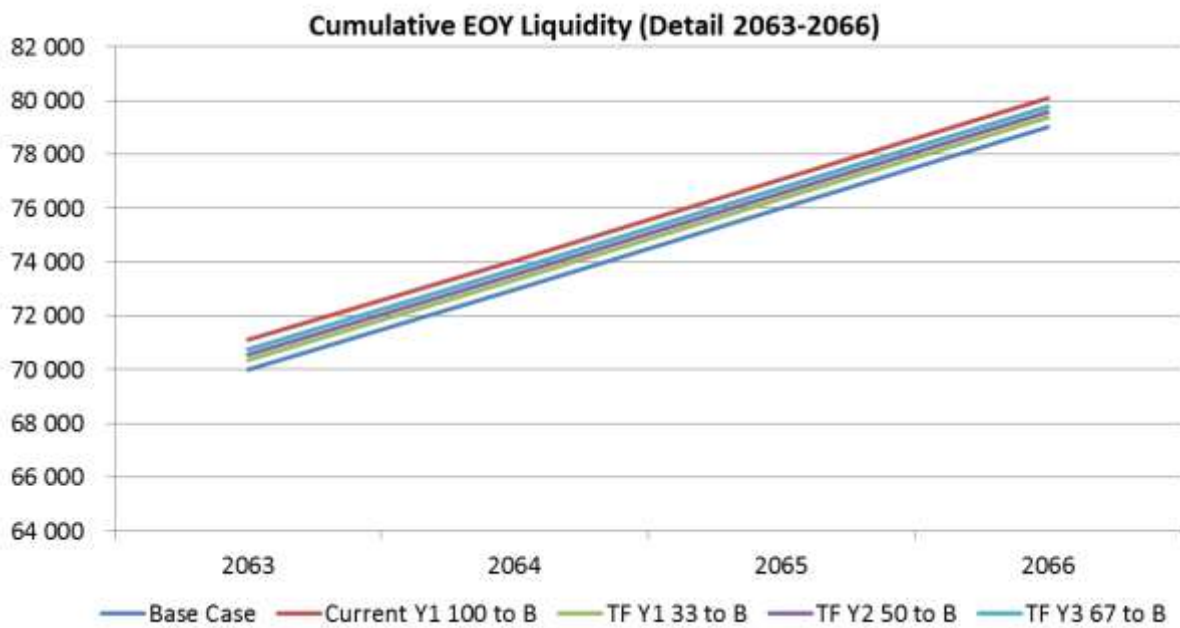
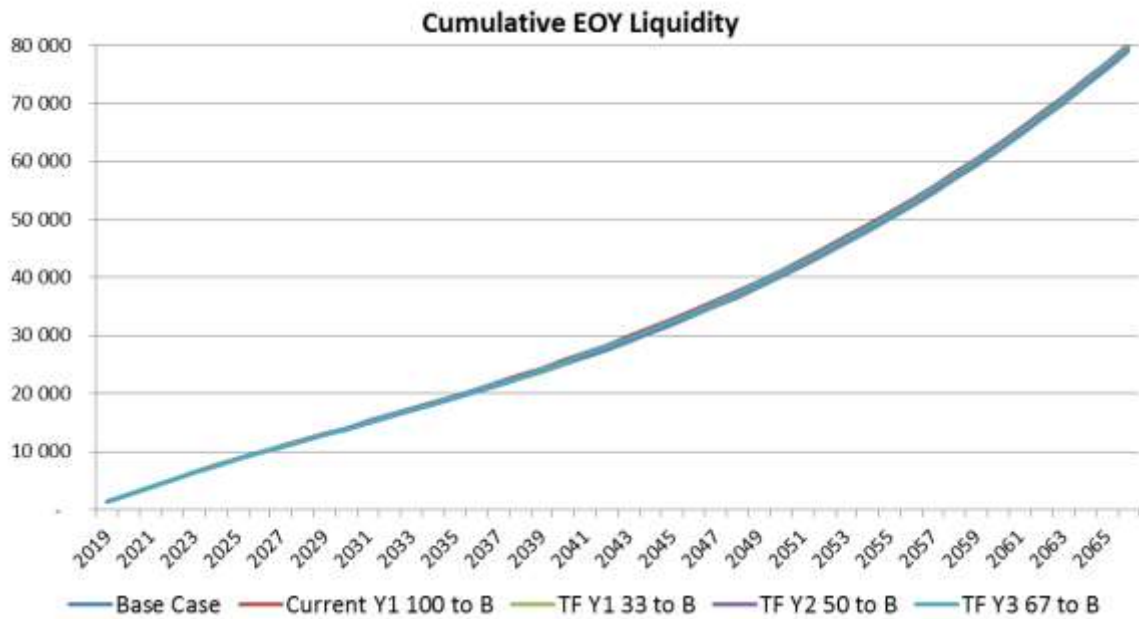


Table 2
Change in Net EOY Liquidity versus Base Case (US\$ million and %) – HC to Blend terms

Year	2063		2064		2065		2066	
	Amount (US\$ million)	%	Amount (US \$ million)	%	Amount (US \$ million)	%	Amount (US\$ million)	%
Base Case	69 994		72 965		75 978		79 007	
Current Y1 100 to B*	71 092	1.60%	74 063	1.50%	77 076	1.40%	80 106	1.40%
TF Y1 33 to B	70 356	0.50%	73 327	0.50%	76 340	0.50%	79 370	0.50%
TF Y2 50 to B	70 554	0.80%	73 525	0.80%	76 538	0.70%	79 567	0.70%
TF Y3 67 to B	70 759	1.10%	73 730	1.00%	76 743	1.00%	79 772	1.00%

* Current Y1 100 to B: current practice, at year 1, 100% of the five countries' allocation is moved from highly concessional to blend terms at once, TF Y1 33 to B: proposed transition: at year 1, 33.3% of the five countries' allocation is moved from highly concessional to blend terms, TF Y2 50 to B: proposed transition: at year 2, 50% of the five countries' allocation is moved from highly concessional to blend terms, TF Y3 67 to B: proposed transition: at year 3, 66.7% of the five countries' allocation is moved from highly concessional to blend terms.

7. As a conclusion, the impact on overall liquidity for any of the scenarios is negligible. This result was to be expected considering the small total projected PBAS allocation for the five countries that are in transition over the total allocation for the same replenishment period (i.e. US\$ 295.4 million/US\$ 3,500 million).
8. The results also clearly show that a smoother transition is achieved with the proposed phased approach, as all lines representing the Y1, Y2 and Y3 scenarios lie between the current practice scenario (top red line) and the base case (bottom blue line).
9. In fact, an immediate transition from highly concessional terms to blend terms as per current practice, is depicted by a sharp increase in liquidity (top red line), due to the direct application of less concessional terms for the borrowers, which generates increased cash inflows for IFAD. On the other hand, a smoother change of lending terms, as proposed in the transition approach, generates less cash inflows for IFAD in any of the years at the start of phasing in the less concessional terms.
10. Similar results are achieved when running the same scenarios but changing the lending terms from blend to ordinary.

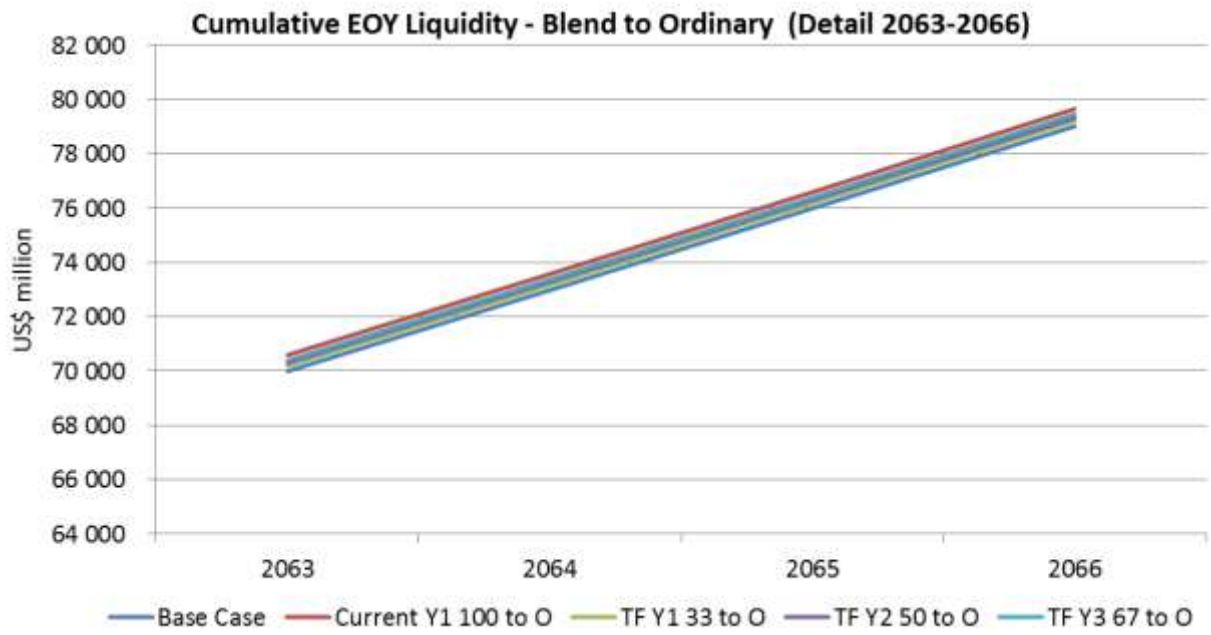
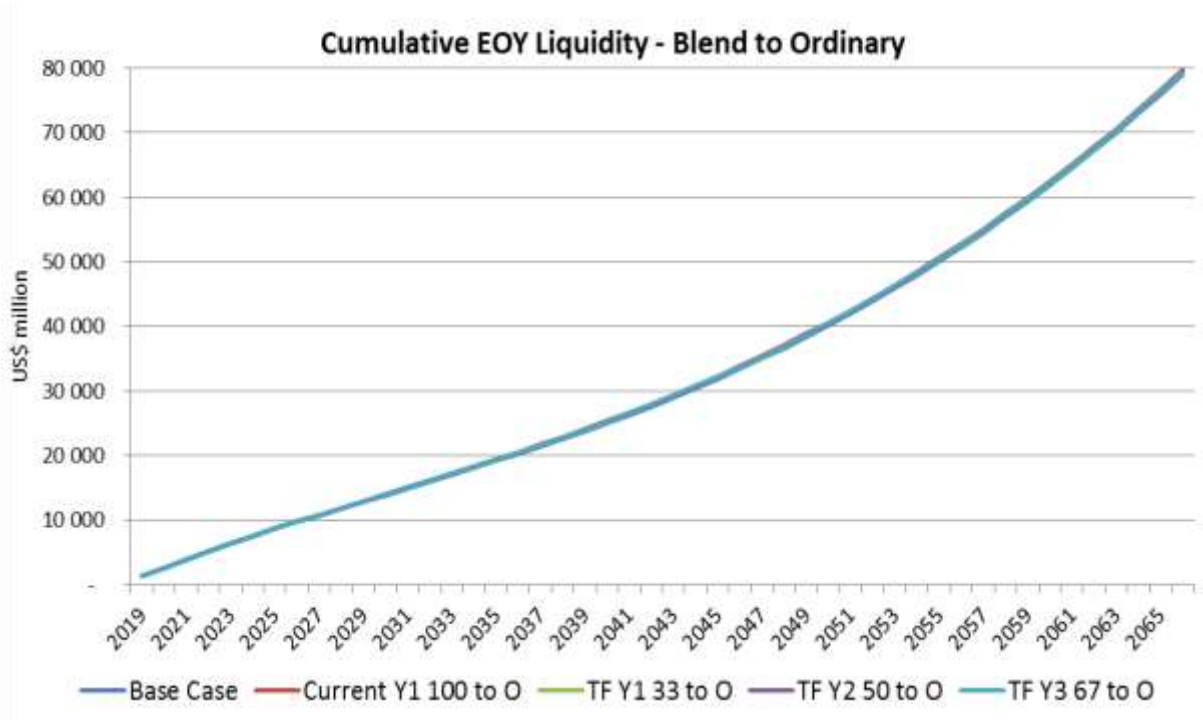


Table 3

Change in Net EOY Liquidity versus Base Case (US\$ million and %) - blend to ordinary terms

Year	2063		2064		2065		2066	
	Amount (US\$ million)	%	Amount (US\$ million)	%	Amount (US\$ million)	%	Amount (US\$ million)	%
Base Case	69 994		72 965		75 978		79 007	
Current Y1 100 to O*	70 595	0.90%	73 578	0.80%	76 603	0.80%	79 645	0.80%
TF Y1 33 to O	70 195	0.30%	73 170	0.30%	76 187	0.30%	79 221	0.30%
TF Y2 50 to O	70 301	0.40%	73 278	0.40%	76 297	0.40%	79 333	0.40%
TF Y3 67 to O	70 406	0.60%	73 385	0.60%	76 406	0.60%	79 444	0.60%

* Current Y1 100 to O: current practice, at year 1, 100% of the five countries' allocation is moved from blend to ordinary terms at once, TF Y1 33 to O: proposed transition: at year 1, 33.3% of the five countries' allocation is moved from blend to ordinary terms, TF Y2 50 to O: proposed transition: at year 2, 50% of the five countries' allocation is moved from blend to ordinary terms, TF Y3 67 to O: proposed transition: at year 3, 66.7% of the five countries' allocation is moved from blend to ordinary terms.